

تتفق المناط وذلك ان جميعهم يشترطون العدالة في الشهادة ويجوزون  
 في النفقة المعروف ونحو ذلك في مختلف جهاتهم في بعض الشرائع هو شرط  
 في العدالة وكذلك في صفة الانفاق بالمسرف وغيره نذكر ما بينه على مثال  
 اما اذا اشترط على اهل الرضا او المدرسة ان يصلوا فيها الصلوات الخمس في كل  
 فان كان الصلوة فيها مقصود شرعي بحيث يحض الشارح على ذلك وجب الوفاء  
 به والا وجب الوفاء منه بما فيه مقصود شرعي كما لو نذر ان يصل في مكان  
 بعينه فان كان في نيتين ذلك المكان فربما وجب الوفاء ان يصل فيه والا  
 يجب الوفاء بالصلوة وبها يتبين للمكان والى الجانب انه ليس في التقييد مقصود  
 شرعي فاذا كان شرط عليهم ان يصلوا الصلوات الخمس هناك في جماعة اعتبر  
 الجماعة فانها مقصود شرعي بحيث يعمم الوفاء في الجملة على كل شرط الصلوة  
 واما التقييد فله ما تقدم واما اشتراط التعزيب والرهانية فالاشبه  
 بالكتاب والسنة لا يصح اشتراطه بحال لا على اهل العلم ولا على اهل العباد  
 ولا على اهل الجهاد فان غالب الخلف يكونه لغير شهود والنكاح في حرام  
 مع القدرة اما واجب واما مستحب فاشترط التعزيب ان كان في حقه  
 هتوا فوضوينا فضة للشرع وان قيل المقصود التعزيب الذي لا يستحب  
 له النكاح عند بعض اهل العلم خرج عامة الشباب عن هذا الشرط وهم  
 الذين ترضى المنفعة بتعليم في الغالب وقد كان رسول الله صلى الله عليه  
 اذا اتاه مال قسم للاهل قسمين وللغرب قسم فكيف يكون الاهل حر وما  
 وقد قال صلى الله عليه وسلم لا احب اليه المتعلمين والمتعبدين يا معشر الشباب من  
 استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه غرض للبر والحسن للفرج فكيف يقال  
 للمتعبدين والمتعبدين لا تزوجوا والوقف على عمل ذنب الى ذلك وحض  
 وقد قال ايضا لرهانية في الاسلام فكيف يصح اشتراط الرهانية وما يتوهم  
 من ان التعزيب اعوه على التقيد والتعلم غلط مخالف للشرع والواقع بل التمسك  
 المضيئة

اعو على كيد الشيطان والاعانة المتعلمين والمتعبدين من الناس اهل الله  
 وسوله من اعانة المترهبين منهم وليس هذا موضع استقصاء ذلك وكذا  
 اشترط اهل يله او قبيلة في الأئمة والمؤذنين ما لا يصح فانه الذي صلى الله عليه  
 قال يوم النعم اقربتم لكتاب الله فان كان في الغزاة سؤا فاعلمهم بالنسبة  
 فان كان في السلم سؤا فاقدمهم هجرة فان كان في الهجرة سؤا فاقدمهم سلم  
 رواه مسلم والمساجد لله تتنا على الوجه الذي شرعه الله في اتمام المسجد  
 بله او قبيلة فقد يوجد في غير ذلك من هو اولى منه بالاعانة في شرط الله  
 فان وفيها بشرط الواقف في هدم الحال لزم ترك ما امر الله به وسوله بشرط  
 الله اعف واوقف وانما يقيد الشرط فيحتاج كل شرط منها الى كل واحد منهما ولا  
 يشتم هذا الوضع لذلك وقد ذكرنا الاصل في قوله ان لا ينظر اليها في كل  
 جهة الله وسوله من الخلف يسوي في تحصيله بالوقف وغيره وانما يكره  
 يسوي في الوقف وما لا يكرهه الله ولا يجبه لبعضه ولا يعلف به استحقاق  
 رفق واعدمه ولا غير ذلك والله اعلم

**قاعدة في الخلع** وهو جواب سؤا اعنه هل هو طلاق محسوب  
 من الثلاث وهل يشترط له بغير لفظ الطلاق وبينه فغير الجواب فواجب  
 عزيمة وضوابط جامعة لا اصول كلية في هذا الباب وغيره قال رحمه الله  
 هذه المسئلة بها تنفتح مشور بين السلف والخلف فظاهره من هيب الامام  
 احمد بن حنبل ان صحابه انه فرقه باينه وفسخ للنكاح وليس من الطلاق الثلاث  
 فلو علم ما عتسرت من كانه ان يتزوجها بعد جد قبل ان تنكح من وجا فيها كما امر الله  
 بغيره وهو حد قول الشافعي واختار طائفة من اصحابه ونسوه وطائفة  
 نسوه ولم يخاروه وهذا قول جمهور فقهاء الحديث كما سماه به لا هو  
 وابو ثور واوروين المنذرون بن خزيمه وهو ثابت عن عبيد بن عباس  
 ما رتبته الشيطان لاهل الضلاله